

كشاف القناع عن متن الإقناع

المجد على أنه صلى الله عليه وسلم قاله في وقت كانت الكفاية الغالبة فيه بخمسين درهما .

ولذلك جاء التقدير عنه بأربعين وبخمس أواق وهي مائتا درهم .

(وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم) الشرعي وإن لم يكن لازما له .

(وتعذر الجمع) بين العلم والتكسب (أعطي) من الزكاة لحاجته .

و (لا) يعطى من الزكاة (إن تفرغ) قادر على التكسب (للعبادة) لقصور نفعها عليه بخلاف العلم .

(وإطعام الجائع ونحوه) كسقي العطشان وإكساء العاري وفك الأسير (واجب) على الكفاية إجماعا .

(مع أنه ليس في المال حق سوى الزكاة) وفاقا وعن ابن عباس مرفوعا إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم .

وعن أبي بن كعب مرفوعا إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك رواه ابن ماجه والترمذي . وقال حسن غريب .

وقال القاضي عياض الجمهور إن المراد بالحق في الآية الزكاة .

وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة .

وما جاء غير ذلك حمل على النذب .

ومكارم الاخلاق انتهى .

قلت والمراد الراتب .

وأما ما يعرض لجائع وعار وأسير ونحوه فيجب عند وجود سببه .

فلا تعارض .

(ومن أبيح له أخذ شيء) قال ابن حمدان من زكاة وصدقة تطوع وكفارة ونذر وغير ذلك (

أبيح له سؤاله) لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وإن جاء على فرس .

ولأنه يطلق حقه الذي أبيح له ونقل الجماعة عن أحمد في الرجل له الأخ من أبيه وأمه ويرى عنده من الشيء يعجبه فيقول هب هذا لي .

وقد كان ذلك يجري بينهما ولعل المسؤول يحب أن يسأله أخوه ذلك .

قال أكره المسألة كلها .

ولم يرخص فيها إلا أنه بين الولد والأب أيسر وذلك أن فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم

وسألته خادما .

وإن اشترى شيئا وقال قد أخذته بكذا فهب لي منه كذا .

فنقل محمد بن الحكم لا تعجيني هذه المسألة .

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل المسألة إلا لثلاث وسأله محمد بن موسى .

ربما اشتريت الشيء فأقول أرجح لي فقال هذه مسألة لا تعجيني .

ونقل ابن منصور يكره .

واختار المجد أنه لا يكره .

لأنه لا يلزم السائل إمضاء العقد بدونها فتصير ثمنها لا هبة .

(ويحرم السؤال) أي سؤال الزكاة أو صدقة التطوع أو الكفارة ونحوها .

(وله ما يغنيه) أي يكفيه .

لأنه لا يحل له أخذهما إذن .

ووسائل المحرم محرمة .

(ولا بأس بمسألة شرب الماء) نص عليه .

واحتج بفعله